

رئيس الحكومة التونسي يزور مقر مجلس الغرف السعودية



مجال صناعة السيارات والطائرات وإنتاج الزيتون والفواكه، فضلاً عن موقع تونس المتميز، حيث تعتبر منصة تصديرية لأوروبا وأفريقيا".

من جانبه نوه نائب رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور عبد الله بن مرزوق العديم، بالعلاقات الأخوية التي تربط بين المملكة وتونس والتي تجاوزت حدود المصالح المادية والمنافع الوقتية إلى آفاق أبعد وأشمل، حيث اتسمت بالنمو المضطرب في جميع المجالات، لافتاً إلى أن المملكة تعد من أوائل الدول العربية التي استثمرت في تونس.

المصدر (مجلس الغرف السعودية، بتصريف)

دعا رئيس الحكومة التونسي يوسف الشاهد المستثمرين السعوديين إلى زيارة تونس للاستفادة من الفرص والمميزات الاستثمارية المحفزة في عدة قطاعات حيوية خاصة الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة، مبدياً استعداد الحكومة التونسية لتوفير كل ما من شأنه إنجاح الاستثمارات السعودية في تونس.

كلام الشاهد جاء خلال لقاءه بمقر مجلس الغرف السعودية بالرياض أصحاب الأعمال السعوديين، حيث أكد أن "المناخ الاستثماري مهياً جداً للمستثمرين السعوديين، حيث تقدم الحكومة التونسية تسهيلات كبيرة لتحفيز الشركات والمستثمرين الراغبين في الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة خصوصاً في

■ إطلاق الرؤية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي



التحديات التي تواجه المنطقة العربية في ظل الدور المحوري للتكنولوجيا الحديثة في تنمية المجتمعات والاقتصادات بشكل عام".

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصريف)

تحت رعاية ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، انطلقت في أبو ظبي فعاليات المؤتمر الأول للاقتصاد الرقمي العربي.

وأطلقت جامعة الدول العربية خلال المؤتمر بحضور أمين عام الجامعة أحمد أبو الغيط، الرؤية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي مع ممثلي الدول العربية الذين حضروا حفل التدشين وذلك خلال أول أيام عمل المؤتمر.

وأكد أبو الغيط، في كلمته التي ألقاها في افتتاح المؤتمر أن "الدول العربية تعمل على تعزيز سبل التعاون البيئي العربي في كافة المجالات ومن أهمها الاقتصادية، وقد أسست بداية لفكرة الرؤية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي كوسيلة إضافية لتعزيز النمو والاستقرار المجتمعي".

وقال: "إن اختيار موضوع «الاقتصاد الرقمي العربي»، ليكون القضية المحورية لأعمال هذا المؤتمر، يعكس مدى الإدراك لجسامة

■ ارتفاع حبر تحويلات اللبنانيين في الخارج 4 في المئة



معدل سنوي قدره 4.8 مليارات دولار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2007 إلى معدل سنوي قدره 7.21 مليارات دولار خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2017. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع البنك الدولي ارتفاع حجم تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين بنسبة 4 في المئة خلال العام الحالي، مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 7.8 مليار دولار. وبذلك ستوازي مساهمتهم 14.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

ويعد متوسط تكلفة إرسال الأموال إلى لبنان من كل من أستراليا، وكندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة الأعلى في المنطقة. وقد حل لبنان في المركز الثاني إقليمياً من حيث التحويلات الوافدة، في حين جاءت مصر في المرتبة الأولى حيث من المتوقع أن تصل قيمة تحويلات مغتربها إلى 25.7 مليار دولار.

وتعكس الأرقام الخاصة بتحويلات لبنان زيادة نوعية مقارنة بالمتوسطات المسجلة خلال السنوات السابقة، حيث حققت هذه التحويلات، بحسب البنك المركزي اللبناني، متوسطاً سنوياً قدره 6.3 مليار دولار بين 2002 و2017. وارتفع متوسط قيمتها من

■ مصر الذولى إفريقيا جذبا للاستثمارات



في كل منطقة. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أصدر بنك "راند ميرشانت" تقريره الذي يقيم التوقعات الاقتصادية وفرص الاستثمار في أفريقيا، حيث أصبحت الدول الأفريقية سواء التي تقع في جنوب أو غرب أو شمال أو شرق أفريقيا تحقق تقدماً بارزاً وأصبحت ملاذاً للاستثمار.

وبحسب التقرير فقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الأولى في قائمة أفضل دولة إفريقية يمكن الاستثمار فيها عام 2019 المقبل، لتأتي دولة جنوب إفريقيا في المركز الثاني، بينما احتلت المملكة المغربية المركز الثالث في القائمة.

وصنّف التقرير دولة اثيوبيا في المركز الرابع لتأتي كوت ديفوار (ساحل العاج) في المركز الأخير. كما استعرض التقرير المناخ الاستثماري في مختلف المناطق الأفريقية موضحاً أبرز الدول الجاذبة للاستثمارات

■ القطاع الخاص القطري يحقق نموًا 6 في المئة



الأولى التي أعقبت الخلاف الدبلوماسي مع السعودية وحلفائها، وذلك بهدف مساعدة القطاع المصرفي على مواجهة تأثير خروج الأموال. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

كشف وزير المالية القطري علي شريف العمادي، عن تحقيق القطاع الخاص في قطر نموًا بنسبة 6 في المئة تقريباً خلال العام 2018 الحالي، وذلك على الرغم من تقلب أسعار النفط.

ولفت الوزير العمادي خلال كلمة له في افتتاح "منتدى الدوحة 2018"، إلى أن "الاقتصاد القطري شهد خروجاً للأموال في العام الماضي 2017 لكن العام 2018 الجاري كان عامًا جيدًا وجاء معظم النمو من القطاع الخاص".

وتطرق وزير المالية القطري إلى الطرق التي حققت هذا النمو، وأولها الطاقة التي تؤدي دوراً أساسياً في توفير الاقتصاد المستدام، مؤكداً أن 40 في المئة من صادرات الطاقة وجدت طريقها إلى الأسواق الناشئة. وضخت مؤسسات القطاع العام القطري التي تشمل صندوق ثروتها السيادية أكثر من 40 مليار دولار في البنوك القطرية في الشهور